٢٨

التفكير النحوي للأزهري (ت ٩٠٥هـ)

في كتابه(شرح التصريح على التوضيح)

م. د. شيماء عبد الزهرة نعمان

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

Shayma11aithrib@gmail.com

توطئة

خَالِد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن أَحْمد الجرجي الْأَزْهَرِي الشَّافِعِي النَّحْوِيّ عُرِف بالوقاد نظرًا لعمله وقادًا في جامع الأزهر، وقد ولد في حدود سنة ثَمَان وَثَلَاثِينَ وثمنمئة بجرجة من مدن صَّعِيد مصر وانتقل في طفولته مع أبويهِ إلى القاهرة، تعلم القرآن وقرأه، ودرس العربية حتى أتقنها وبرع فيها وألف فيها المؤلفات النافعة ومن أهمها: شرح للأجرومية في النحو(١)، وشرح التصريح على التوضيح وهي شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري والمشهور بالتوضيح، توفي سنة (٩٠٥هـ) في طريق عودته من الحج إلى قريب القاهرة بركة الحاج خارج القاهرة ولم يدخلها (٢).

أما عن سبب تأليف شرح التصريح فقد ذكر الأزهري أنَّ كتاب ابن هشام كان في غاية حسن الموقع، ولم يأتِ أحد بمثله، ولم ينسج ناسج عل منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، إلا أنَّه يحتاج إلى شرح يفسر وجوهه، ويبرز خفي مكنوناته، وقد وعد الأزهري بأنَّه سيكتب ما يبين مراده ويوضح ما خفي من أسراره ومكنوناته.

الكلمات المفتاحية: الأزهري، النحو، التفكير، التصريح، التوضيح

Introduction

Khaled bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Azhari, the grammarian, was known as Al-Waqad due to his work as a leader in Al-Azhar Mosque. He was born in Egypt. One of the most important works of Sharh Al-Bashar Ali Al-Tarih is an explanation of the clearest paths to Alfiyya Ibn Malik, by Ibn Hisham Al-Ansari. He died in the year 905 AH. (This explanation is considered a grammatical encyclopedia. This is because it is full of opinions from grammarians and linguists, and its author has made a great effort in simplifying and explaining grammatical issues and expanding on the details of grammar sections in explanation and detail, which truly makes it one of the landmarks of Arabic and its like. As such, it deserves to be a focus of study and research.

Keywords: Al-Azhari, grammar, thinking, statement, clarification

وقد أخترت كتابه شرح التصريح على التوضيح لبيان التفكير النحوي عند الأزهري للأسباب الآتية:

١. يُعدُّ هذا الشرحُ موسوعة نحوية؛ ذلك لما زخرت به من آراءٍ للنحويين وللغويين في كتب مفقودة لم تصل إلينا كأغلاط الزمخشري لابن معزوز(ت٦٢٥هـ)، وشرح لمع ابن جني للعكبري(ت ٦١٦هـ)، والبسيط لابن العلج(ت ٦٤٣هـ)، والترقيص للأزدي(ت ٢٤٣هـ على الأرجح)، ونقد ابن الحاجب على مقرب ابن عصفور(ت ٦٤٦هـ)، إلى جانب ما فيه من اختلاف في وجهات النظر من حيث التوجيه النحوي أو لما زخرت به من أوجه الخلاف النحوين؛ إلى جانب ما بذلَّ

فيه مؤلِفهُ من جهدٍ كبيرٍ في بسط المسائل النحوية وشرحها والتوسع في تفصيل أبواب النحو شرحًا وتفصيلًا مما يجعله بحق علمًا من أعلام العربية ونحوها؛ وهو بهذا يستحق أن يكون محورًا للدراسة والبحث.

٢. شرح التصريح من المؤلفَات البارزة والمهمة من بين مصنفات الأزهري ويكاد أن يكون من بين أهم مؤلَفاته أن لم نقل أهمها فقد جمع فيه الأزهري خلاصة أفكاره، وأهم توجيهاته النحوية، إلى جانب ما لاقته ألفيه ابن مالك وشروحها من اقبال الدارسين والباحثين، ومن بين تلك الشروح شرح ابن هشام الأنصاري والذي يستحق الدرس والتمحيص فقد عُدَّ مكملًا لأوضح المسالك، إذ ذكر فيه الأزهري ما أهمله ابن هشام من شرحٍ لجملة من المسائل النحوية.

٣. وقوفه عند آراء كبار نحاة العرب كسيبويه، والأخفش، والزمخشري، وابن مالك، وابن الناظم، والزمخشري.

٤. استعان عدد كبير من العلماء القدماء والباحثين المحدثين بشرح الأزهري وأفادوا منه أيما إفادة، ومن بينهم الصبان في شرحه، والخضري في شرحه أيضًا، ولا تكاد تخلو رسائل الماجستير وأطاريحُ الدكتوراه من رجوع إلى هذا الكتاب للاستشهاد بمسألة نحوية، أو تحليلها وهذا أدعى بالدرس والبحث من بين مصنفات الأزهري.

٥. حفظ لنا الأزهري أمثال العرب ذلك لكثرة استطراده في شرح القصة الخاصة بالمثل العربي وتعليقه عليه فهو بحق يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين عن قصص العرب وأمثالهم.

ولغرض معرفة منهج الأزهري وطريقة تأليفه وتحليل فكره في كتابه شرح التوضيح لا بد لنا من معرفة منهج الأزهري في الكتاب وكيفية ترتيب موضوعاته والطريقة التي اعتمدها في كتابه، وصولًا إلى أهم خصائص أسلوبه في عرض المادة النحوية؛ لأنَّ دراسة الأسلوب والوقوف على أهم مميزاته وطريقته تكشف لنا أسلوبه في التحليل النحوي ومنِ ثَمَّ معرفة تفكيره النحوي في شرح الكتاب وهذا هو غرض البحث؛ فإن عرض المسائل النحوية التي يتضح فيها توجيهه النحوي واجتهاده الفكري وما يبذل فيه الأزهري من أدلة معتبرة ومقنعة لإثبات مسألة نحوية هو ما يمكن في ضوئه تحليل فكره النحوي في الكتاب ومن ثم طرح هذه الأفكار والتوجيهات للتقويم العلمي لإبراز أهم مزايا تفكيره النحوي وما يمكن مؤاخذته عليه من أفكار وآراء نحوية. وقد قُسِّمت مادة البحث على ثلاثة هي:

المبحث الأول: منهج كتاب (شرح التصريح على التوضيح).

والمبحث الثاني: اجتهادات الأزهري في الشرح.

والمبحث الثالث: التفكير النحوي للأزهري: المزايا، والمآخذ.

المبحث الأول : منهج كتاب (شرح التصريح على التوضيح).

من يتتبع منهج الأزهري في شرحه للتصريح يجد أنَّ المؤلف لم يبتعد عن منهج من سبقه ومن عاصره في طريقة تناولهم للشروح، فكان كما هو معتادُ لديهم من الابتداء بذكر قول المؤلِف، ومن ثم الشروع في الشرح والتبسيط، وهذا معمولٌ به لدى من سبقه كشرح المقتصد لعبد القاهر للجرجاني(ت٤٧١هـ)، وشرح إيضاح الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وشرح ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) على المفصل للزمخشري (٥٣٧هـ)، وشرح الأشموني(ت٩٠٠هـ) على ألفية ابن مالك.

ومن أهم ما يميز منهج الأزهري أنَّه مزج بين شرحه وشرح ابن هشام الأنصاري وهذا ما أكده هو في كتابه، فقد رأى أنّهما صارا كالشيء الواحد فلا يميز بينهما إلا صاحب بصر وبصيرة وهذا مثلما ذكر الأزهري يحلّ المسائل المعقدة والتراكيب العسيرة غير اليسيرة. وقد تتبع الأزهري الأصول النحوية التي استقى منها ابن هشام مادته معللًا ذلك بما فيه من فوائد تبين ما أراده ابن هشام وما قصد[٣].

ومن أبرز سمات منهجه أيضًا تقييد ما أطلقه ابن هشام وذلك عن طريق ذِكر ما أهمله ابن هشام من شروط نحوية، وقد ضبط الأزهري الألفاظ الغريبة بالحرف وبين معانيها ودلالاتها حفاظًا عليها من التحريف، إلى جانب إكماله ما جاء مقتصرًا على شطر الشاهد الشعري، وعزا كل بيت إلى قائله، شارحًا الغريب منه، وفي ذلك فائدة كبيرة فهو يدلنا على الغريب ويعرفنا غرابته ليتم بذلك التقريب، عن طريق الإتيان بالدليل لتقرير مسألة نحوية. وقد طبق الأزهري في منهجه الشرح على النظم ليتضح شرح كُلِّ مسألة نحوية.

ذكر الأزهري ما احتج به المخالفون، إلى جانب ذكره لقوة الترجيح في المسائل النحوية المختلف فيها مع ذكره علل الأحكام وما تقوم عليه من أدلة لتتمكن في الأذهان، وقد بنى الأزهري المعتمد من المواضع التي ناقضت كلام ابن هشام وخالف فيها شرح التسهيل ليتضح ما عليه المعول، وبين الأزهري المواضع التي اعتمدها ابن هشام مع أنَّها من أبحاث ابن هشام ليتضح أنَّها من عنده[٤]. وقد بدأ الأزهري كتابه بذكر نبذه مختصرة عن نشأة النحو العربي ذاكرًا الروايات القائلة بأنَّ أول من وضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي وهو كوفي المذهب، وقد أخذه عن الإمام علي بن أبي طالب – عليه السلام _ وأنَّ أول من وضع الصرف هو معاذ الهرَّاء، ثم ذكر من تلا أبي الأسود الدؤلي من النحويين واللغويين كعنبسة الفيل وميمون الأقرن وغيرهم وصولًا إلى الخليل بن أحمد وسيبويه ومن جاء بعدهم، وكذلك فعل فيما يخص الصرف فقد ذكر من العلماء من اشتهر بالصرف كالمازني وغيره، وقد استرسل الأزهري في إيراد أسماء العلماء ممن خلف

السابقين ليصل بذلك إلى ابن مالك في ألفيته ومن ثم ابن هشام في شرحه للألفية، ولم يغفل الأزهري ذكر ولادة ابن هشام ومكانته العلمية وأبرز مؤلفاته(٥).

وقبل أن يبدأ الأزهري ترتيب أبواب النحو وتحليل المسائل النحوية نجده في شرح خطبة المؤلِف شارحًا المعنى اللغوي لكل ألفاظ الخطبة مسلطًا الضوء على آراء المعتزلة والأشعرية في نحو قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم) و(الحمد لله)، واختلاف الآراء في التسمية والمعنى اللغوي، وغيرها من المسائل اللغوية كلفظ الصلاة والسلام، وسبب تسمية الرسول محمد- ﷺ- بهذا الاسم العلم معللًا ذلك بما يعنيه الاسم من جمعٍ لمعنى الحمد وقد استرسل الأزهري في شرح خطبة ان هشام شرحًا لغويًا من دون إغفال لما يتوجب فيه ذكر مسائل نحوية أو ما يقتضي من توضيح وشرح لمسائل صرفية أو دلالية(٦).

وفيما يخص ترتيب الأبواب والموضوعات نجد أنَّ الأزهري يورد كلام الناظم وهو ابن مالك ويشرع بشرح ما أراده الناظم وشرحه ابن هشام في أوضح المسالك، إذ بدأ بما سماه الكلام وما يتألف منه وهو ذات العنوان الذي بدأت به الألفية وشروحها، فقد جاءت أبواب كتابه شرح التصريح وما فيه من موضوعات مشابهة لأبواب الألفية وشرح ابن هشام لها، إلّا أنّ الأزهري أسهب في شرح الألفاظ لغويًا إلى جانب ما يقتضيه المقال من شروح لمسائل نحوية ودلالية (٧) .

ونجد الأزهري يسترسل في عرض موضوعات النحو بما يوافق مجيئها في شرح ابن هشام للألفية مبتدأً بالموضوعات التي تُعدُّ مقدمات نحوية كُلية: كالمعرب والمبني، والنكرة والمعرفة، والمعارف والنكرات، ثم يبدأ بشرح المرفوعات شرحه للمعرب والمبني والمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه، ثم ينتقل إلى المنصوبات كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول له، والمفعول فيه ، والمفعول معه، وباب التعدي واللزوم، مسترسلًا في عرض أبواب النحو وشرح مسائلها وذكر ما فيها من آراء وخلاف نحوي، ثم ينتقل إلى شرح باب المجرورات: باب الإضافة وما فيه من مسائل نحوية، ثم ذكر باب إعمال المصدر، وإعمال اسم الفاعل، والمفعول (٨). عارضًا لأهم الاحتمالات العقلية، فهو يذكر المسائل النحوية ويقوم بالرد عليها بأُسلوب غلب عليه المنطق العقلي ، وهذا يتضح جليًا في قياسه مسائل بأخرى مناظرة لها، والجامع لها الأحكام، ونجده يعلل الأحكام يمكن في ضوء تعليله لها فهم واستيعاب المراد من تلك الأحكام.

إن من يتصفح كتاب ابن هشام وشرح التصريح يجد أن الأزهري سلك في شرح مسلك ابن هشام ولم يتعداه فيما يخص ترتيب الأبواب ليسهل على المتلقي الفهم والاحاطة بالمسألة موضع الشرح والتحليل، فقد التزما ترتيبًا معيَّنًا في التأليف يكاد يكون واحدًا، وعماد هذا التقسيم

الترتيب على ما سار عليه ابن مالك في ألفيته وهو منهجٌ في التأليف متقنٌ سار عليه من جاء بعد ابن مالك ولم يتعدوه إلا قليلًا، ومما لا شكَّ فيه أنَّ هذا الترتيب تناسب الغرض الذي أُلِّف من أجله الكتابان، وهو تسهيل العربية لمن يروم دراستها، وقد تأثر الأزهري بمنهج ابن هشام ونلمس هذا التأثر بما يأتي :

التشابه الواضح والدقيق في تسمية أبواب الكتاب وترتيبها وقد علل الأزهري ذلك برغبته في اتمام الفائدة ليكتمل المعنى المراد في ذهن المتلقي[٩]، وأغلب الظن أن الغاية الأساس من سير الأزهري على نهج ابن هشام والذي هو في الأساس منهج ابن مالك في ألفيته هو الحفاظ على تماسك الموضوعات وعدم تشتيتها؛ لأنَّ التقديم والتأخير والتغيير في تسمية الأبواب قد يكون سببًا في تفكيك وحدة الموضوع وانفصال أجزائه ومنِ ثَمَّ ضياع الغرض الأساس من الشرح وهو التوضيح، وهذا ما يؤكده تسمية الكتاب بـ (شرح التصريح على التوضيح)؛ أي توضيح كتاب ابن هشام أوضح المسالك وشرحه.

ولم أجد غير تغيير طفيف لا أثر يذكر له في تناول المسائل وشرحها ومن ذلك تسمية باب المعرف بـ(ال) عند ابن هشام الأنصاري بـ (باب المعرف بالأداة) [١٠] فلم يقل الأزهري المعرف بـ(ال)، واستعاض عنه بلفظ الأداة، ونجد أن الأزهري قد تابع الناظم؛ أي ابن مالك في التسمية فقد سماه ابن مالك باب المعرف بأداة التعريف[١١].

تابع الأزهري ما أطلق عليه ابن هشام تسمية باب (إعراب الفعل)، وقد ضمّ جزم الفعل المضارع، وأدوات الشرط (لو، ولولا، ولوما) [١٢]، وسماه الأزهري بـ (باب إعراب الفعل المضارع)[١٣]، وقد فصل ابن مالك في التسمية بين إعراب الفعل، وعوامل الجزم[١٤]؛ أي أنَّ الأزهري كان يسير على خطى ابن هشام في كُلِّ تقسيمات الأبواب وأسمائها من دون أن يحاول استبدال المصطلحات والأسماء الخاصة بكل باب من أبواب النحو إلا ما ندر.

أسلوب الأزهري:

مما يمكن ملاحظته في شرح الأزهري يتضح في ضوء الأمور الآتية:

١. بتر كلام ابن مالك:

اتبع الأزهري في شرح التصريح منهجًا يقوم على أساس ايراد كلام ابن مالك إلا أنَّه قد يُورد شطر البيت ويحذف العجز، أو بالعكس، وهذا قد يفوت على المتلقي فرصة الالمام بالموضوع، فقد أحسن ابن مالك حين نظم ألفيه مضمنًا إياها أمثلة للتقريب وزيادة الفهم وعملية اجتزاء الأمثلة التي مثل بها ابن مالك للمسألة قد تضيع فرصة الفهم والتقريب والتي كانت هدف ابن مالك، ولو حاولنا مقارنة شرح الأزهري بشرح ابن هشام لوجدنا أن الأزهري قد تحرى الدقة في الشرح وإن أتى بالنظم مقطوعًا على حين أنَّ ابن هشام لم يذكر أبيات الناظم إلا ما ندر،

فهو يذكر المسألة ويسمي الباب كتسمية ابن مالك لها من دون أن يذكر الأبيات الخاصة بالمسألة موضع الشرح حتى يخيل إليك أنَّ ابن هشام لم يكن يقصد شرح الألفية، وتظن للوهلة الاوَّلى أنَّه كتاب منفصل لا علاقة له بغيره وإنَّما هو من نظم صاحبه؛ غير أن تسمية الكتاب بـ(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) يقودك إلى قرارٍ لا شك فيه وهو أنَّ ابن هشام يشرح أبيات الناظم؛ أي ألفية ابن مالك، فلو أنَّك أردت معرفة ما ذكره ابن مالك وشرحه ابن هشام عليك إحضار الألفية والمقارنة بينها وبين ما شرح ابن هشام، وقد أحسن الأزهري بذكر أشطر الألفية ولو أنَّه ذكرها كاملة لكن أفضل وأدق، ومن الشواهد على ما ذكرت باب المبتدأ والخبر فقد ذكر الأزهري قول ابن مالك مقطوعًا إذ قال: ((الخَبرُ الجُزءُ المُتمُّ الفَائِده..... فإنَّه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف، وهو إما مفردُ)) [١٥]، فهو لم يكمل عجز البيت وهو قول ابن مالك: كالله برّ والأيادي شاهدة[١٦] .

ولو وازنّا ما ذكره الأزهري في شرحه بشرح ابن هشام لوجدنا أن ابن هشام لم يذكر البيت مطلقًا وإنَّما شرع في تفسير مراد ابن مالك مباشرة فقال: ((فصل (الخبر)، والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة)) [١٧].

إلى آخر الشرح، وقد دأب صاحب المسالك على هذا النهج على حين انتهج الأزهري نهجًا مغايرًا قائمًا على الأساس الذي ذكرته سابقًا وهو إيراد شطر من أشطر البيت والذي يرى الأزهري أن فيه المعنى المراد من الشرح. ومن يوازن بين الكتب الثلاثة كلها؛ أي ألفية ابن مالك وأوضح المسالك وشرح التصريح يجد ذلك جليًا واضحًا في جميع مسائل الكتاب.

٢. التحليل العقلي المنطقي

قطعت اللغة العربية والنحو خاصةً شوطًا كبيرًا اتضحت في ملامحها واستقرت أصولها وتعددت وتباينت آراء النحاة تجاه مسألة من مسائلها على مختلف المستويات اللغوية؛ أي صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالةً وهي فيما قطعت من شوطٍ تأثرت بما أضفت عقول العلماء عليها من منطق وفلسفة سادت عصور اللغة في مختلف مراحل تطورها، فكان المنطق والفلسفة والاجتهاد مضمارًا لسباق العلماء باتجاه ترك بصمة رائعة في ميادين اللغة العربية كافة، وقد ترك المجال لمن جاء بعدهم للتحليل ما كانوا يتمتعون به من عقلية علمية منطقية فلسفة بدت جليةً واضحةً في تناولهم لمسائل اللغة ومن بين من برزت واتضحت لديه هذه القدرة الفكرية المبنية على أساس المنطق والفلسفة والتحليل الأزهري(ت ٩٠٥هـ) والذي يُعدُّ متأخرًا نوعًا ما عن الرعيل الأول من علماء النحو واللغة كعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الثقفي، وكالخليل، وسيبويه، والأخفش، والزجاج، وابن جني، ومن تلاهم من علماء اللغة وهم كثيرون؛ هذا التأخر عن من سبقه جعل من الأزهري أكثر دقّةً وتفصيلًا في التفسير والشرح،

وليس غريبًا على رجلٍ عاصر الفلاسفة وأصحاب المنطق أن يتأثر بالدراسات الفلسفية المنطقية، ومن ذلك استعماله طريقة السؤال والاجابة كأنَّ سائلًا يسأل والأزهري يجيب وهو بين السؤال والإجابة يورد الأدلة العقلية المنطقية لما يحاول اثباته ومن ذلك قوله: ((فإن قلت: لم قال سيبويه فيمن سمي بـ (الذي قام) إنَّه لا ينادى، مع أنَّه أيضًا محكي لأنَّه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة؟ قلت: الفرق بينهما أنَّ (الذي قام) محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية، وهو قبلها لا ينادي لوجود(ال) وذلك لمانع باق، ونحو: المنطلق زيد، ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود(ال) بل كونه جملة. وذلك المانع قد زال بالتسمية. فإن قلت: المانع شيئان: الجملة و(ال) فإذا زال أحدهما بقي الآخر. قلت: لو صح هذا امتنع نداؤه، وأنت تسلم الجواز، وإذا ثبت الجواز توجه أن المنادى هو المجموع و(ال) ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم، فأشبه ما لو سميت بقولك: عبدنا المنطلق)) [١٨].

ويستمر الأزهري في سرد احتمالاته بطريقة منطقية فلسفية؛ شارحًا ومفسرًا ورادًا ومرجحًا في الكثير من الأحيانً، معتمدًا في ذلك كله على الأدلة العقلية المنطقية.

٣. الفنقلة:

انماز أسلوب الأزهري بما يسمى بالفنقلة وهو قولنا: فإن قلت: قلتُ. وهو أسلوبٌ نحوي يقصده المؤلفون لبيان العناية بالمسألة المدروسة وتقرير مبانيها باستعمال وسيلة الحوار المفترض، وهذا يتضح في مواضع كثيرة من الكتاب منها – على سبيل التمثيل – في تعليله عدم وجوب النصب في المستثنى بـ(ليس)؛ لأنَّه خبر، ذكر أنَّ جملتا الاستثناء من : (ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا) بأنَّهما في موضع نصب على الحال من المستثنى منه إذ قال: ((وجملتا الاستثناء من (ليس زيدا، ولا يكون زيدًا) في موضع نصب على الحال من(المستثنى منه) فإن قلت: كيف حكم على جملة:(ليس)أنَّها حال، والفعل الماضي لا يقع حالًا إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة؟ قلت هذه مستثناة كما قال أبو حيان في النكت الحسان[١٩] بحثًا، أو مستأنفتان فلا موضع لهما من الإعراب، فإن قلت: دعوى الاستئناف تخل بالمقصود، قلت: لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الإعراب فقط؛ وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع: (إلا زيدًا) فكما أنَّ (إلا زيدًا) لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه)) [٢٠]، ويستمر الأزهري في ذكر الاحتمالات مستعملًا أسلوب الفنقلة وهذا ما لاحظناه من النص السابق إذ يقول: فإن قلتَ: قلتُ... وأقول له...، فإن قال: قُلتُ...، وشواهد ذلك كثيرة في الكتاب، فقد استعمل هذا الأسلوب فيما يزيد على الخمسمئة موضع ما بين نحو وصرف، ومن ذلك أيضًا في معرض حديثه عن الحال في قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[٢١] فيه خاوية: حال من (بيوتهم)

والعامل فيه اسم الإشارة قال الأزهري: ((فإن قلت: العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدًا عند الجمهور، وهنا قد اختلف، فإن العامل في الحال معنى الإشارة، والعالم في صاحبها المبتدأ، قلت: العامل في الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره: أشير إليها خاوية، والضمير المجرور هو صاحب الحال، والعالم فيه وفي الحال واحد))[٢٢]. ومنه أيضًا قوله: ((فإن قلت: فقد قالوا: ما أن وزيدًا؟) و(كيف أنت وزيدًا؟) بنصب (زيدًا) فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه. قلت: أكثرهم يرفع بالعطف على (أنت) ولا إشكال فيه)) [٢٣].

ومما تقدم يتبين جليًا أنَّ الأزهري استعمل أسلوب الفنقلة في عرضه وشرحه وتحليله للمادة اللغوية وهو ينشد من وراء ذلك تقريب الصورة وتمكنها في ذهن المتلقي استكمالًا للفائدة المبتغاة من وضع كتاب التصريح .

٣. اهتمام الأزهري بالعلل النحوية

من يتصفح كتاب الأزهري يجد أنَّه أهتم بالتعليل النحوي ومن بين تلك العلل التي بزر اهتمام الأزهري بها العلل التعليمية سواء أكانت قياسية أو جدلية، ومن ذلك ما نقله من تعليل عن ابن هشام بجواز رفع: (زيد) في نحو قولنا: (إنَّ الفتى وزيدُ قائمان)؛ بعدم اجتماع عاملين على معمول واحد إذ قال: ((ومقتضى هذه العلة أنه يجيز: إن الفتى وزيد ذاهبان، برفع (زيد)، لعدم اجتماع عاملين على المعمول واحد عملًا واحدًا؛ لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ، وهو أيضًا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملًا واحدًا، وذلك ممتنع، ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء ؛ لأن الرافع للخبر عندهما في باب(إن) هو رافعه في باب المبتدأ، إلا أنَّه مشكل، أما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين؛ فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ)) [٢٤].

وأيضًا تعليل نصب المفعول به إذ قال: ((إنَّ المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين، واختلف قول الكوفيين فقال هشام: الناصب له الفاعل، وقال الفراء: كلاهما. وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية، ولكل حجة، فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال، وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدما، والدوران يفيد العلية، وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها، ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره[٢٥]، وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به، أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم، بخلاف المفعول به فإنه لا ينصبه إلا المتعدي)) [٢٦]

وفي مقام الحديث عن اختلاف المخبر عنه، ومفسر الضمير، في حال احتياج العامل المهمل إلى ضمير، وكان ذلك الضمير المحتاج إليه خبرًا عن اسم، والاسم المخبر عنه مخالفًا في الإفراد والتذكير أو من حيث التأنيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له؛ أي الاسم المتنازع فيه؛ وجب العدول من الإضمار إلى الإظهار في نحو قولنا: أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين علل الأزهري ذلك بقوله: ((والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في(الأخوين)؛ لأن يظنني لا يطلبه؛ لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد. وجوابه أن المتنازع فيه مطلق الأخوة من غير نظر كونه مفردًا أو مثنى، قال صاحب المتوسط بمعناه، وفيه نظر؛ لأن التنازع لا يكون في مبهم وعن الكوفيين أنَّهم أجازوا فيه وجهين: حذفه وإضماره(مقدمًا)على وفق المخبر عنه، فيقولون على الحذف:(أظن ويظناني الزيدين أخوين)، ويحذفون(أخا) لدلالة أخوين عليه، ويقولون: على الإضمار: (أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين)، كذا مثله في شرح الكافية[٢٧] مقدمًا؛ لأن العلة المقتضية لتأخيره؛ وهي تأخير المفسر: مفقودة هنا)) [٢٨]، فقد رأى انتفاء وجود علة موجبة للتأخير وهذا يدلُّ على اهتمامه بالتعليل.

ومنه أيضًا ما علل به في باب المفعول لأجله إذ قال:((ويسمى المفعول لأجله و(المفعول من أجله)، وهو ما فعل لأجله فعل، مثاله: (جئت رغبة فيك)، فـ(رغبة): اسم، فعل لأجله فعل وهو المجيء، وحكمه النصب بشروط ، وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور: الأول: كونه مصدرًا... الشرط الثاني: كونه قلبيا؛ أي: من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة)؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك)) [٢٩] فقد أقر أنَّ العلة هي سبب مجيء الفعل على هذه الشاكلة.

ومن اعتداده بالعلة النحوية قوله:((بربت القلم :إذا نحته، وأصل البري: القطع، والمعنى: وأما جزعي يوم الفراق فلأجل وجد قارب أن ينحلني. وإنما جاز تأخير الخبر عن المبتدأ هنا؛ لأن (إن) المكسورة، و(أن) التي بمعنى (لعل) لا يدخلان هنا؛ لأن كلا منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلة، و(أما) لا تفصل من الفاء بجملة تامة، وإنما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه، نحو:﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ﴾[٣٠]))[٣١]. فقوله:(لأنَّ كُلًّا منهما) بمثابة تعليل لجواز تأخير الخبر عن المبتدأ مع: (أما). والذي يتضح في ضوء استعراض ما ذكره الأزهري من علل نحوية يقدحُ دليلًا مهمًا لاهتمام الأزهري بالعلة؛ لأنَّ العلة سمة بارزة في كتابه. فهذه النماذج من تعليلات الأزهري تكشف عنايته البارزة بالعلة النحوية.

٤- تجنب الاستطراد والتطويل

مما يميز أسلوب الأزهري رغبته في ترك الإطالة خوفًا من ضياع الفائدة المتوخاة من شرح المسائل النحوية، وهذا لا يعني أنَّ الأزهري لم يطل في شرح بعض المسائل النحوية التي رأى

أن الحديث عنها باقتضاب قد يضر في ما يحاول شرحه من مسائل نحوية؛ لذا فهو يعطي المسألة ما تستحق من الشرح والتفصيل غير مسهبٍ ولا مقل ومن ذلك ما نقله عن الشلوبين(ت٦٤٥هـ) من ردٍّ لما ورد من اختلاف في تركيب: (لن)،قال: ((ورد عليهم بأربعة أمور أقواها: (أنَّه) إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كـ(لولا) وقد لا يظهر أحدهما، كـ (أما). قاله الشلوبين. وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة)) [٣٢] ؛ فقد صرح الأزهري بأنَّه أعرض عن ذكر الردود الثلاث الباقية للشلوبين خشية الإطالة في الشرح والإسهاب فيه.

ومما نجد فيه تصريحًا للأزهري بالرغبة في تجنب الإطالة ما ذكره من أوجه في ما استشهد به من بيت أبو حية النميري:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل[٣٣]

قـول ذي الرمة:

وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجاره وملاعبه[٣٤]

إذ قال: فـ (ثوبي) في البيت الأول و(أحجاره) في البيت الثاني بدل من اسمي(جعل) في الأول، و(كاد) في الثاني بدل اشتمال، لا فاعلان بـ(يثقلني) و(تكلمني) بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما، والتقدير: جعل ثوبي يثقلني، وكادت أحجاره تكلمني، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم، والمعتمد عليه في الإخبار غالبًا، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل إنَّه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي(جعل) و(كاد) وتقدم أن ذلك شرط. وفي البيت الأول تأويلات آخران ذكرهما الموضح في الحواشي[٣٥]. وفي البيت الثاني ستة تآويل أخر ذكرها الخضراوي[٣٦]، وتركت الجميع خوف الإطالة)) [٣٧].

فقد علل اعراضه عن ذكر ما تبقى من أوجه خشية الإطالة. فمن هذا نلمس في أسلوب الأزهري رغبة في الابتعاد عن الاسهاب والإطالة وميله إلى الإيجاز والاختصار في المواضع التي يرى فيها الاكتفاء بما ورد من شرح وتفصيل.

ومّما تقدم يمكن للباحثة أن تُجمل ما اتضح لها في منهج تأليف كتاب الأزهري إذ اتضح أن شُراح الألفية مقيدون بمنهج من سبقهم في التأليف، فقد تقيد الأزهري وسبقه إلى ذلك ابن هشام في مسالكه بذكر المقدمات النحوية، نجد فيها قواعد عامة، فهي تبدأ بالكلام وما يتألف منه: (اسم وفعل وحرف)، والمعرب والمبني، ثم النكرة والمعرفة، والاختصاص القائم على أساس ذكر الحروف المختصة من غيرها، فقد بدأ ابن مالك ألفيته بذكر المرفوعات ثم المنصوبات فالمجرورات، ومن ثم التوابع والتي تأتي مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، ومن ثم الحديث عن الممنوع من الصرف، وما يليها من موضوعات أخرى ولم يخرج شراح الألفية عن ما اختطه لها صاحب الألفية، ففي باب المرفوعات بدأ بالمبتدأ والخبر، على العكس من ابن الحاجب الذي بدأ

بالفاعل فالفاعل هو أساس الجملة، يقوم بالفعل ويصل تأثيره إلى المفعول به، فكان حقّ المفعول به عندهم أن يدرس أولًا ثم سائر المفعولات الأُخر ومنها المفعول المطلق الذي هو أصل المفعولات بالاتفاق. خلاف المنهج التعليمي الذي يقدم فيه المبتدأ لأنَّ الأصل عندهم الجملة الاسمية ثم الفعلية لأنَّه أساس الجملة وكذا الحال في المنصوبات فأصل المنصوبات لدى قسم من النحويين يبدأ بالمفعول المطلق بعدِّه أصل المفاعيل، وهذا عكس ما يراه قسم آخر فالأصل عندهم المفعول به؛ لأنّ تركيب الجمل عندهم فعل وفاعل ومفعول به وهو الذي يصل تأثيره إليه، وهذا منهج تعليمي، فهم يتبعون معيارًا للتدريس؛ أي هو اسلوب تعليمي، وهذا هو منهج ابن هشام وتابعه في ذلك الأزهري، وإن كان ما ذهب إليه المعياريون صحيح حين عدّوا المفعول المطلق أصل؛ لأنَّه الأقوى من بين المفاعيل.

المبحث الثاني: اجتهادات الأزهري في الشرح

المتصفح لكتاب الأزهري شرح التصريح يجد أن الأزهري ترك لنا كمًا كبيرًا من الآراء والاجتهادات في مسائل نحوية مختلفة، منها اجتهاداته الشخصية، ، وهو في هذا يسلك طريق عرض الآراء ومناقشتها، لبيان ما يصح منها من عدمه ومن ثم يجود الأزهري بما في جعبته من ردودٍ واجتهادات، ومن نماذج اجتهاداته وردوده فيه:

١- اختلفت آراء النحاة في جواز إقامة المفعول الأول، أو الثاني مقام الفاعل في حال أُمن اللبس، وهذا ما ذهب إليه الجزولي فقد ذكر جواز ذلك في باب (أعلم وأرى)، وتابعه الشلوبين في جواز ذلك بشرط أن يؤمن اللبس [٣٨]، وحجتهما كون المفعول الأول منهما يشبه المفعول الأول من باب(ظنّ)؛ وهذا يعني جواز إقامته مقام الفاعل في نحو قولنا: (أُعلمَ زيدٌ عمرًا منطلقًا)، أما الثاني فيجوز إقامته مقام الفاعل في حال أُمن اللبس؛ والسبب في ذلك أنَّ الأصل فيه مبتدأ قُدِم على خبره، فصار كالفاعل المقدّم على مفعولهن فجاز: (أُعلمَ زيدًا عمرٌو أباك) . ويجوز إقامة المفعول الثالث وهذا لم يذكره الجزولي ولا الشلوبين، وأقر ابن مالك جواز ذلك بشرط أن يؤمن اللبس وهو ليس بجملة ولا شبه جملة[٣٩]. وهذا ما أستدل به ابن الحاج(ت٦٤٧هـ) معللًا أنَّ الثاني من باب (ظننتُ)، هو المفعول الثالث من باب(أعلمْتُ)، والذي يرى جواز إقامة المفعول الثاني من باب (ظننتُ)، لا بدَّ من أن يقول بجواز إقامة الثالث من باب (أعلمتُ)[٤٠].

هذا الخلاف وغيره مما ذكره الأزهري في شرحه إذ قال: ((والمفعول الثاني في باب (أعلم) أجازه قوم منهم: الجزولي، والشلوبين في (التوطئة)، وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في (المقرب) إذا لم يلبس فيمتنع(أعلم زيد عمرو قائمًا)، ومنعه قوم ومنهم الخضراوي والأبدي... وابن عصفور؛ لأنَّ المفعول(الأول) واقع عليه الإعلام فهو مفعول صحيح

لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة؛ ولأنَّ أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبسًا به، وأما المفعولان(الأخيران) فأصلهما مبتدأ وخبر شبها في نصبهما بمفعولي (أعطى) فإطلاق المفعولية عليهما مجاز؛ ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول)) [٤١].

فلم يرتض الأزهري إطلاق المفعولية واستشهد لذلك بقول الفرزدق[٤٢]:

نُبِّئْتُ عَبد اللهِ بِالجَو أصبَحت كِرَامًا مَواليهَا لئيمًا صَمِيمَهَا

فنابت الـ (تا) عن الفاعل وهي في الأصل المفعول الأول في قوله: (نبئتُ), و(عبد الله) وهو المفعول الثاني وهو علم لقبيلة ، أما المفعول الثالث فهو الجملة السمية من(أصبحت) واسمها وهو ضمير مستتر فيها عاد على(عبد الله)، وجاء التأنيث نسبة إلى القبيلة، و(كرامًا) خبر لأصبحت، و(مواليها): فاعل، و(لئيمًا): خبر بعد خبر، و(صميمها): فاعل لئيمًا و(الجَوّ) بفتح الجيم، وتشديد الواو: (اليمامة)، فقد كانت تسمى: (جوا).

والمعنى المراد مثلما ذكره الأزهري :أخبرت أنَّ القبيلة المدعوة بـ (عبد الله)، والكائنة في (اليمامة) مواليها كرام، ورؤساؤها لئام [٤٣].

وقد بين الأزهري جريان الخلاف في المفعول الثاني من باب (كسا)، واشتراط أن يكون الثاني من باب (ظنّ) ليس (جملة)، ورأى جريان الخلاف في الثالث في باب (أعلم)، وأنَّ في النظم أمورًا غير مناسبة، وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب(كسا)، في حال أُمن اللبس

وذكر الأزهري قول الناظم معلقًا عليه بقوله:

((بِاتِفَاقٍ قَد يَنُوبُ الثانِ مِن بَابِ كَسَا فِيمَا التِبَاسَهُ أمِن

وعدم اشتراط كون الثاني من باب(ظن) ليس جملة حيث قال:

فِي بَاب ظَنّ وأَرَى المَنْعُ اشْتَهَر ولا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَر

وإيهام أنَّ إقامة الثالث من باب(أعلم) غير جائزة بالاتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو إقامة (الأول) ولا مع المختلف فيه وهو إقامة (الثاني) ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده(في شرح النظم) [٤٤] حتى حكى الإجماع على الامتناع)) [٤٥].

وهذ الأمور الثلاثة يرى فيها الأزهري أنَّ الاثنين مسلمٌ بهما، والثالث منظور فيه من وجهين:

أحدهما: أنَّ ابن مالك وإن لم يتعرض إلى المفعول الثالث بشكلٍ صريحٍ إلا أنَّه قد تعرض له التزامًا، معلِلًا ذلك بأنَّ المفعول الثالث من باب(أعلم) هو الثاني في باب(علم)، وقد ذكر الثاني فلو أنَّه ذكر الثالث لكان ذلك تصريحًا بما علم التزامًا ويرى الأزهري أن فيه شائبة تكرار. والثاني: أنَّ ابن الناظم قد سُبِق بحكاية الاتفاق على الامتناع، وهي ثابتة مثلما نقلها الموضح أول

الفصل عن ابن هشام الخضراوي[٤٦]، فلا ينسب حاكيها إلى غلط، وذلك أنَّ غاية ما في الباب أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف [٤٧].

ويبدو أنَّ منع إقامة المفعول الثاني والثالث هو الأولى بالقبول مثلما ذهب إليه متابعًا هشام الكوفي وابن عصفور، والأُبَّذي[٤٨]، لأنَّ الأول من باب (أعلمْتُ) مفعول صحيح، أما الاثنان الآخران فغير صحيحين؛ لانَّ أصلهما مبتدأ وخبر، وعند اجتماع المفعول الصحيح مع غيره لم يجز إلا إقامة الصحيح منهما[٤٩]. ولما كان المفعول الأول هو المفعول الصحيح ؛ لأنّه مفعول زِيْدَ لوجود همزة التعدية فالمعنى: (أعلمْتُ زيدًا عمرًا فاضلًا): صيّرتُ زيدًا يعلمُ عمرًا فاضلًا [٥٠].

ومما تقدم يمكن أن يُستدلُ بأنَّ الأزهري وجه المسألة على النحو الآتي:

١- ما ورد من سماعٍ مقصور على إقامة المفعول الأوَّل، ولم يرد ما يثبت سماعًا إقامة المفعول الثاني أو الثالث.

٢- وجود تكلف ظاهر لما ذُكر من آراء في إقامة ثاني المفاعيل أو ثالثهما، فالقول بأنَّ المفعول الثاني أصله مبتدأ وخبر وقد قُدِم على الخبر فأشبه الفاعل المقدم على المفعول لا حجة قائمة فيه، والقياس عليه ضعيفٌ، فأوَّل المفاعيل في نحو قولنا: (أعلمتُ محمدًا خالدًا أباك) جاءت مرتبته بعد مجيء الفعل بلا فاصلٍ، وهذا أحق بالنيابة عن الذي تأخر وجاء مفصولًا. وأيضًا لأنَّ الأصل فيه قبل تعدية الهمزة أنَّه فاعل في المعنى، وهذا حقه أن يُقتَصر عليه في ما ينوب مناب الفاعل دون الحاجة للتكلف في من قال بجواز إقامة المفعول الثاني وذلك لوجود شبه شكلي لا يقدحُ دليلًا كافيًا لإقامة الثاني.

٢- رأى الأزهري جواز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [٥١]، فقد أعرب (فَرِيقًا) مفعول به مقدم للفعل(تَقْتُلُونَ) والذي جاء بعده، وقد أجاز الأزهري تأخيره في غير القرآن[٥٢].

وذكر مسألتين في وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

الأولى: أن يكون المفعول به مما له الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط في نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[٥٣] فقد أعربت(أيا) اسم شرط مفعول مقدم لـ (تدعوا)، و(ما) اسم موصول، و(تدعوا) مجزوم بـ(أيا)، فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين.

الثانية: ذكرها الأزهري قائلًا: ((المسألة الثانية من مسألتي وجوب تقديم المفعول على عامله أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب(أما) ظاهرة أو مقدرة... مثال (أما) المقدرة: نحو:﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[٥٤]، فتقديره: وأما ربك فكبر، ومثال(أما) الظاهرة نحو:﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا

تَقْهَرْ﴾[٥٥]، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذارًا من أن تلي الفاء (أما) الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول)) [٥٦].

ويجيب على عدم جواز عمل فاء الجزاء فيما قبلها قائلًا: ((فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، فكيف عمل ههنا في المفعول؟ فالجواب أنَّها إنَّما تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي، وهي ههنا ليست فيه؛ لأنَّها مؤخرة من تقديم، وكان حقها أنْ تدخل على المفعول المتقدم لطلبها المصدر ما أمكن، ولكنها زُحلِقت إلى الفعل حذرًا من إيلائها (أما) بخلاف ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم، على الفاء فإنَّه يكتفي بالفصل بذلك)) [٥٧].

مما تقدم يتضح أن الأزهري علل تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوبًا بعد (فاء) الجزاء في جواب (إما) سواء أكانت ظاهرة أو مقدرة بشرط أن لا يكون للفعل مفعول غيره، أي غير المفعول به المقدم، وعلل ذلك بأنَّ التقديم جاء خشية أن يأتي بعد الفاء بـ(أما) ملفوظة أو مقدرة فتفصل بينهما بالمفعول به، ورد على القائل بأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها بأنَّها تمنع ذلك إذا كانت في مكانها الأصلي؛ أي من دون تقديم، أما إن جاءت مؤخرة من تقديم، فحقَّها أنْ تدخل على المفعول المتقدم لطلبها المصدر ما أمكن، فزُحلِقت إلى الفعل خشية أن تليها(أما) على العكس ما إذا كان للفعل مفعول به غير المفعول به مقدم على الفاء ففي هذه الحالة يُكتَفى بالفصل.

٣- ردّ الأزهري قول ابن درستويه في منعه تقديم خبر ليس على اسمها، وكذلك ردَّ منع ابن معط عدم جواز تقدم خبر (دام) على اسمها[٥٨] وقد خالفا بذلك المسموع والمقيس من كلام العرب، فقال الأزهري بجواز التقديم بلا استثناء متابعًا في ذلك ما ذهب إليه من سبقه من النحاة مستشهدًا بقول الناظم، مؤكدًا ذلك بقوله: ((وتوسط أخبارهن "بينهن وبين أسمائهن جائز خلافًا لابن درستويه، في (ليس) ولابن معط في (دام) نص عليه في ألفيته . قيل: ولم يعرف لغيره. والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم:

وفي جميعها توسط الخبر ... أجز.....

قال الله تعالى:﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٥٩] فـ(حقا) خبر(كان) مقدم، و(نصر المؤمنين) اسمها مؤخر، ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها، إذا لم يتقدم عليها، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾[٦٠] بنصب: (البر) على أنَّه خبر(ليس) مقدم، و(أن تولوا) اسمها مؤخر)) [٦١] .

ويعلل قائلًا: ((فقد توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه. ويؤخذ من كلام المغني أن رفع(البر) ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في

التعريف، فإنَّه قال: واعلم أنَّهم حكموا لـ(أن) و(أنّ) المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ لأنَّه لا يوصف كما أنَّ الضمير كذلك)) [٦٢].

واستشهد لردّ كلام ابن معط بقوله الشاعر[٦٣]:

لا طِيبَ للعَيشِ مَا دَامَتْ مُنغَصَة.....

فرد قائلًا: ((لذاته بادكار الموت والهرم، فـ(منغصة):خبر(دام) مقدم،(ولذاته): اسمها مؤخر، فقد توسط خبر(دام) بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن معط، وله أن يقول:(لذّاته) مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ(منغصة)، واسم(دام) مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع، إلا أن يكون لا يراه)) [٦٤].

ونراه يسترسل في إيراد ما يثبت صحة كلامه قائلًا: ((وأولى منه قول الآخر من البسيط[٦٥]

ما دام حافظ سري من وثقت به ... فهو الذي لست عنه راغبًا أبدًا

فقدم الخبر على الاسم إلا أن يمنع من جواز التوسط مانع كـ(حصر الخبر) نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾[٦٦] الأنفال: ٣٥؛ أي: صفير، أو كخفاء إعرابهما، نحو: كان موسى فتاك، وقد يكون التوسط واجبًا، نحو: كان في الدار ساكنها، فتحصل ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وقسم يمتنع، وقسم يجب))[٦٧].

٤- وفي باب تعدد الخبر لمبتدأ؛ علل الأزهري جواز التعدد في الخبر سواء اتفقا إفرادًا أو جملة أو اختلفا؛ لشبهه بالنعت ومنعه ابن عصفور[٦٨]، وردّ كلام ابن الناظم بقوله: ((وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا من نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ "فِي الظُّلُمَاتِ﴾[٦٩]؛ لأن الثاني تابع بالعطف بالواو علة ما قبله، والأصل: والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم، فحذف المبتدآن، وبقي خبراهما، فعطف أحدهما على الآخر)) [٧٠].

٥- رجح الأزهري مذهب البصريين في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ(ويرادُ بها نواسخ الابتداء) فهي تنسخ حكم الابتداء، وهي أربعة أنواع: (كان وأخواتها)، و(كاد وأخواتها)، و(إنَّ وأخواتها)، و(ظننت وأخواتها)، وما أُلحق منها بذلك، إذا لم يلزم التصدير ولا الحذف، ولا عدم التصرف، ولا الابتدائية بنفسه، أو بغيره، ومثل للأول بأسماء الشرط، وللثاني: المخبر عنه بنعت مقطوع، ومثل للثالث: بنحو طوبى للمؤمن، وللرابع: بنحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيدًا، وللخامس: بمصحوب إذا الفجائية. ومذهب البصريين في كان وأخواتها أنَّها ترفع المبتدأ اسمًا لها وقد يسمى فاعلًا على المجاز لشبهه به مجازًا وليس حقيقة، وعبر عنه سيبويه باسم الفاعل، ومذهب الكوفيين خلاف ذلك أي أنَّها لم تعمل فيه شيئًا، وهو باقٍ على ما كان عليه

من رفع قبل دخولها[٧١] واستدل البصريون بجواز اتصال الضمائر بها، إذ أنَّها لا تتصل إلا بالعامل، ولم يقع الخلاف في الخبر فهو خبرها باتفاق الفريقين، وقد يسمى مفعولًا على المجاز أيضًا لشبهه به، وعبر عنه سيبويه باسم المفعول، وقياس هذهِ الأفعال أنَّها لا تعمل فهي أفعال على المجاز وليست صحيحة، فتدخل للدلالة على تغيير الخبر بالزمان الذي ثبت فيه؛ والقول بعملها إنَّما هو على التشبيه بما تطلب الأفعال الصحيحة فيما إذا دخلت من اسمين، نحو قولنا: ضرب، فيرفع الاسم على الشبه بالفاعل؛ لأنَّه محدث عنه، ونصب الخبر على التشبيه بالمفعول به وهذا مذهب البصريين وسيبويه. وإذا لم يكن الخبر طلبًا ولا إنشاء فيرفع المبتدأ تشبيهًا له بالفاعل، ويسمى اسمها على الحقيقة، وفاعلها على المجاز، وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول، ويسمى خبرها(حقيقة)، ومفعولها (مجازًا)؛ وعلل الأزهري ذلك بكون هذه النواسخ أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد، نحو: ضرب زيدٌ خالدًا، وذهب إلى أنَّ هذا مذهب البصريين أما مذهب الكوفيين فهي لا تعمل في المرفوع؛ بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، على خلاف الفراء[٧٢] الذي ذهب إلى أنَّها عملت فيه الرفع تشبيهًا لها بالفاعل والخبر منصوب لشبهه بالحال فجملة: (كان زيدٌ ضاحكًا) عنده أشبهت قولنا: (جاءَ زيدٌ ضاحكًا) ، ولا خلاف في نصبها للجزء الثاني إلا أنَّهم اختلفوا في ماهية النصب، فقال الفراء: نُصِبَ تشبيهًا له بالحال؛ فهي تشبه:(قام)، أما مذهب جمهور الكوفة فهي عندهم منصوبةٌ على الحال[٧٣].

وقد رجح الأزهري مذهب البصريين موافقًا بذلك مذهب ابن مالك مؤكدًا ذلك بقوله: ((والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرًا ومعرفة وجامدً، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس ذلك من شأن الحال. وعورض بوقوعه جملة وشبهها، ولا يقع المفعول به كذلك. وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به، كالمحكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[٧٤] وكذلك شبهها، كـ (مررت بزيد)، ودخلت الدار، وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله:

ترفع كان المبتدأ اسمًا والخبر .....تنصبه.....)) [٧٥]. فقد ردَّ الأزهري القول بعدم جواز مجيء المفعول جملة، أو شبه جملة.

٦- من ذلك ردُّ الأزهري على كُلٍّ من الكسائي والفراء في باب نعم وبئس فهو يرى أنَّهما فعلان عند جميع البصريين، وعند الكسائي من الكوفيين وقد استدل على ذلك بجواز اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة، وهو ثابت عند جميع العرب، وهما عند الكوفيين اسمان ودليلهم على ذلك دخول حرف الجر عليهما نحو قول العرب إذ بشر أحدهم بأنثى قال: والله ماهي بنعم الولد[٧٦]، وقد رد بأنَّ الأصل: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، فأقيم معمول الصفة مقامها بعد حذف الموصوف وصفته، وهذا يدل على أن حرف الجر قد دخل على اسم محذوف [٧٧]، وقد نقل لنا قول ابن عصفور في أن الخلاف بين البصريين والكوفيين هو بعد إسنادهما إلى الفاعل، وليس

في كونهما فعلين، لأنَّ: (نعم الرجل، وبئس الرجل) على مذهب البصريين جملة فعلية، وعلى مذهب الكسائي: هما اسمان محكيان بمنزلة: (تأبط شرًّا)؛ لأنَّ: (نعم الرجل، وبئس الرجل)، عنده اسمين للممدوح، أو المذموم وهما على الأصل جملتان محكيتان، وقد نُقِلا عن أصلهما ثم وسمي بهما، ونراه ينقل لنا مذهب الفراء إذ يرى أن الأصل في: (نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو) هو: رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل عمرو، وقد حذف الموصوف وهو قولنا: رجل، وقامت الصفة وهي الجملة(من نعم وبئس وفاعليهما) مقامه فاستحقت حكمه؛ لأن نعم الرجل وبئس الرجل، يرفعان زيدًا وعمرو كقولنا: ممدوح زيد ومذموم عمرو.إلا أنَّ الأزهري يرد بعقلية الفلاسفة وأصحاب المنطق قائلًا: ((ويرد قول الكسائي والفراء أنَّهم لا يقولون: إن نعم الرجل قائم، ولا: ظننت نعم الرجل قائمًا، والطريق الأولى هي المشهورة وأصحها أن نعم وبئس فعلان جامدان، وعلى ذلك جرى الناظم:

فعلان غير متصرفين ... نعم وبئس رافعان اسمين

وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للإنشاء، فـ(نعم) منقولة من قولك: نعم الرجل، إذا أصاب نعمة، و(بئس) منقولة من قولك: بئس الرجال، إذا أصاب بؤسًا)) [٧٨].

٧- ردّ الأزهري رأي من قال أنّ المختار في الاسم المُشتَغَل عنه مع أدوات التحضيض وأدوات العرض والتمني، النصب، نحو: (زيدًا هلّا أكرَمتَه، وزيدًا ألَا تُكرِمُهُ ، والعونَ على الخير ألَا أجدُهُ) [٧٩]، خلافًا لمذهب سيبويه(١٨٠هـ) القائل بالرفع في هذا ونحوه [٨٠]. فقد أخذ الأزهري على من أطلق الحكم في أدوات التمني ولم يُقيّده بـ(أَلَا) ، فمن أدوات التمنّي ما اتُّفق على أنّ ما بعدها لا عمل له في ما قبلها، ففي نحو: (زيدٌ ليتَكَ ضربتَه) لا يجوز النصبُ ، لأنّ ما لا يعملُ لا يُفسِّرُ، وخبرُ (ليت) لا عملُ له في ما قبله ؛ لذا لا يُفسِّر عاملاً يعملُ فيه [٨١].

ولا أرى موجبًا للقول بوجوب رفع الاسم الواقع بعد هذه الأدوات على مذهب سيبويه، ولا القول بوجوب النصب على مذهب القائلين بالنصب؛ ذلك أنَّ كلًّا المذهبين فيه تكلفٌ واضحٌ، إلى جانب أنَّ ما أستُدلَّ به من الحجج العقلية يتنافى وحقيقة الاستعمال اللغوي، إذ يبدو لي جواز الأمرين، أي الرفع، والنصب؛ ذلك أن الأمر موكولٌ بحاجة المتكلم ، فإن أراد أن يرفع الاسم على أنه مبتدأ في نحو قولنا: (محمدٌ ألا تكرمُهُ) جاز له ذلك، هذا إذا كان مبنى الكلام على الاسم المرفوع؛ أي(محمدٌ) والإخبار عنه، فيكون بذلك الاسم المرفوع هو موضع العناية، ويجوز له نصب الاسم من باب الاشتغال، في حال اقتضى السياق ذلك في نحو قولنا: (محمدًا ألا تكرمُه) والمعني بالكلام هنا المخاطب فلا يدور الكلام على المنصوب المتقدّم وإنَّما يدور على المخاطب،

وتقديم المنصوب جاء لغرض العناية به، فالحديث عنه جاء بدرجة أقلّ من العمدة، ثم جيء بالضمير (الهاء) في (تكرمُه) لغرض الإخبار بشكلٍ ثانوي، فالكلام في هذه الحالة معقود على المخاطب.

٨ ـ لم يرتضِ الأزهري مجي(الرسول) في قوله تعالى:﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[٨٢] من غير تعريف بـ(أل)؛ أي مجيؤه نكرة غير معرف بـ (أل) ، ولم يرتضِ نعته، و(أل) عنده هنا عهدية لا جنسية والغرض منها إفادة التنبيه إذ قال: ((وإما عهدية وهي ثلاثة أنواع أيضا ووجه الحصر أن يقال: العهد: إما ذكرى بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو:﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثاني هو الرسول الأول، إذ لو جيء به منكرا لتوهم أنَّه غيره، ولذلك لا يجوز نعته)) [٨٣].

فقد علل الأزهري وجوب مجيء(أل) هنا بإفادة التنبيه؛ لأنَّ وظيفة (أل) العهدية الربط بين نكرتين في المعنى مما يجعل معنى الثانية فردًا محصورًا محددًا في الذي دخلت عليه وحده دون سواه، وهذا يعني أنَّ مدلوله ومعناه النكرة السابقة نفسها. هذا الحصر والتحديدُ جعل الثانية معرفة؛ فقد صارت معهودة عهدًا ذِكريّا؛ أي انَّها: معلومة الدلالة والمراد، لِذِكر لفظها في الكلام السابق مما أدى إلى تحديد الغرض وتعيينه بعد ذلك، والمراد في الثانية هو فرد معين دون سواه. والحجة أنَّه أحيل إلى معهودٍ قد تم ذكره سابقًا والغرض منه التنبيه على أنَّ الثاني هو الأول ذاته.

ومما يؤكد عهديتها هنا وجود علمٍ سابقٍ بشخص القائل وهو مستقرٌ في الذهنِ وهذا يعني أنَّها عهدية وليست جنسية.

٩. ردّ الأزهري رأي أبي علي الشلوبين الذي تابع فيه المازني القائل بأنَّ دخول همزة الاستفهام المحض على (لا) النافية للجنس بقي لها ما كان من عمل ولم يتغير الحكم غير واقع في كلام العرب، ورأى أنَّه قد توهم ذلك لقلته، إذ قال: ((وإذا دخلت همزة الاستفهام على(لا)النافية للجنس لم يتغير الحكم، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ، نحو: ألا غلام سفر حاضر، بنصب(غلام) لا غير، ومن تركيب نحو: ألا رجل في الدار بفتح(رجل) لا غير، وتكرار نحو:(ألا رجوع وألا حباء)، بالأوجه الخمسة، ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام والنفي، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي، كقوله، وهو قيس بن الملوح على ما قيل: من البسيط[٨٤]

أَلَا اصْطِبارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ إذا أُلَاقِي الَّذي لَاقَاهُ أمثَالِي

والمعنى: ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت، هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد، وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها، وأدخل(إذا) الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل، حتى توهم أبو علي الشلوبين[٨٥] أنَّه غير واقع في كلام العرب، ورد على الجزولي إجازته إياه[٨٦]، وألحق وقوعه في كلامهم على قلة، كقولهم في المثل: أفلا قماص بالعير[٨٧])) [٨٨].

فقد قال الشلوبين في شرح الكبير ردًّا على الجزولي:((ولا أعرفُ أحدًا ممَّن يُحرِّر عبارته يقول: إنّ ألف الاستفهام يلحقُ أداة نفي، فتكون الألفُ لمجرد الاستفهام، كما قال هذا المؤلِّفُ))[٨٩].

والصواب ما ذهب إليه الجزولي ووافقه فيه الأزهري ودليلُ ذلك ذكره في كلام العرب، على قلته كقول قيس بن الملوح، وما جاء في المثل عن العرب؛ لأنَّ معنى الاستفهام المحض واضح بينٌ في ما ذُكر .

المبحث الثالث: التفكير النحوي للأزهري: المزايا، والمؤاخذات

١- المزايا

من أهم مزايا التفكير النحوي للأزهري في شرح التصريح ما يأتي:

١. أجاد الأزهري في استنباط العلل النحوية سواء أكان مؤيدًا للآراءِ أو مخالفًا لها، فقد برع في استنباط العلل وتوجيهها توجيهًا يتلاءم وما هو بصدده من شرح لمسألة نحوية.

٢. برز لدى الأزهري تمسكه بالقياس النحوي، فهو يردُّ ما خالف الأقيسة النحوية المطردة، وهذا واضح في ضوء شرحه للمسائل النحوية إذ نراه يجمع ما تشابه منها في الأحكام.

٣. اتخذ الأزهري من اختلاف النحاة في المسائل النحوية وسيلة تمكنه من الكشف عن ما يملك من قدرات عقلية يستطيع في ضوئها تقوية الأحكام أو حتى ترجيحها، معتمدًا في ذلك على علل مبتكرة حررها، أو أدلة قياسية استنبطها، ليحقِّق بها ما ذُكِر من خلاف في المسائل النحوية والتي تناولها بالشرح والتفصيل، فنجده لا يترك المسائل دون إبداء رأيه وإعمال تفكيره فيها، ليصل بذلك إلى ترجيح أو إلى اختيارٍ قائمٍ على التحقيق العلمي.

٤. لوحظ جليًا دقة النظر في اختياره المسائل المدروسة ومناقشتها وإعراضه عن الإطالة التي لا طائل منها.

٥ـ تقدم الأزهري عن من سواه بدقة مناقشته لما يورده من مسائل، إلى جانب جودة ما يعرض من مسائل، مع ما نلمح من قوة اعتراضاته على ما يعترضه عليه.

٢- المؤاخذات

لا نجد غرابة فيما اختطه الأزهري لنفسه من مسارٍ قائمٍ على التفكير النحوي المعياري المستند إلى الأقيسة العقلية، والسبب في ذلك ما طُبع بهِ عصرهُ من طابع عقلي منطقي ساد الدرس النحوي فهو معياري يميلُ إلى الأحكام العامة المطردة المعتمدة على القواعد النحوية المعروفة في الدرس النحوي الذي يميل إلى المعيارية خدمةً للقانون النحوي العام وهو في هذا يسلك شتى الطرق في التعليل والتقسيم لتنطبق على هذا القياس المعياري، فإن لم يكن كذلك؛ وكان مخالفًا للمطرد العام أحاله إلى السماع، أو تحرى له وجهًا آخر غير ذلك، وهذا لا يقدحُ بحق منهج الأزهري الفكري في التأليف. إلا أنَّ من الممكن تلمس بعض المآخذ المنهجية في دراسته ويمكن إجمالها بما يأتي:

١- لم يستوفِ الأزهري في شرحه للمسائل النحوية في مواضع عدة من كتابه ما يعالجه من مسائل، وهذا قد يخلُّ بخصيصة من الخصائص الخاصة بالمسالة أو يخلّ بضابطٍ من ضوابطها أو خصيصةٍ من خصائصها، ومن ذلك في باب(إعراب الفعل المضارع) علل الأزهري بعلة مضارعة الفعل للاسم إلا أنَّه لم يذكر أوجه المضارعة فقد أشار إلى ذلك بقوله: ((باب إعراب الفعل المضارع: أجمع النحويون على أنَّه إذا تجرد من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد، والإناث كان مرفوعًا كـ :(يقوم). وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو على أقوال أصحها قولهم: رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش، وإليه أشار الناظم بقوله:

ارْفعْ مُضَارِعًا إذا يُجَرّدِ مِن نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسعَدِ

لا رافعه حلوله محل الاسم خلافًا للبصريين، غير الأخفش والزجاج، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه(لن، ولم) امتنع رفعه، لأنَّ الاسم لا يقع بعدهما، فليس حينئذ حالا محل الاسم. ولا رافعه حروف المضارعة خلافًا للكسائي، ولا مضارعتة للاسم خلافًا لثعلب من الكوفيين، والزجاج من البصريين)) [٩٠].

ومن المعروف في أوجه المضارعة أنَّها: الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، وجريان الفعل على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وتعيين الحروف الأصول والزوائد، وعدد الحروف [٩١]. وما ذُكره هنا يمثل مذهب البصريين في علة إعراب المضارع. أمّا الكوفيون فيرون أنّ المضارع إنّما أُعرب، لدخول المعاني المختلفة عليه، والأوقات الطويلة[٩٢]؛ ويعنون بذلك دلالته على الزمن الحاضر والزمن المستقبل، أما الأوقات الطويلة: فهي دلالته على ما يدلُّ عليه من زمانٍ، على المستقبل، وهو زمنٌ مستطيلٌ مع الدهر[٩٣].

٢ـ أورد الأزهري الكثير من المسائل النحوية بشكلٍ مجملٍ من غير تمثيل لها بأمثلة يمكن في ضوئها تقريب المراد إلى ذهن السامع، مما يزيل عنها الإبهام ويوضح المعنى ويقربه، ومن ذلك ما ذكره من فرقٍ بين البدلِ وعطف البيان إذ قال: ((ويفترق البيان من البدل بوجوه منها: أن البيان لا يقع ضميرًا ولا تابعًا لضمير.ومنها: أنَّه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير. ومنها: أنه لا يقع جملة ولا تابعًا لجملة، ولا فعلا، ولا تابعًا لفعل. ومنها: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، وليس من جملة أخرى، وليس متبوعه في حكم الطرح، بخلاف البدل في الجميع)) (٩٤).

فما ذكره من فرق يقع في أبواب عدة كالنداء، إذ يقع الفرق بينهما في اللفظ نحو قولنا: (يا أخانا محمد)، فيجوز في عطف البيان الرفع مراعاة للفظ المنادى؛ أي:(يا أخانا محمدٌ)، والنصب مراعاة لمحله، نحو: (يا أخانا محمدًا)، بالتنوين، ذلك أنَّ العطف ليس في نية تكرار العامل. ولا يجوز التنوين وإنَّما يجب الرفعُ لا غير، على أنّه مبني على الضم نحو قولنا: (يا أخانا محمدُ)، ذلك أنَّ البدل على نية تكرار العامل، فيجب بناء (محمدُ) على الضم، فلو لُفظ معه بـ(يا) لكان كذلك(٩٥).

وفي باب اسم الفاعل المعرف بـ(ال) نحو قولنا: (هذا الضاربُ الرجلِ محمدٍ)، بأنّ (محمدًا) من الواجب أن يكون عطف بيان على اللفظ، ومن غير الجائز أن يكون بدلًا، فالبدلُ على نية تكرار العامل، فلو أنَّا حذفنا (الرجل) وأقمنا (محمدًا) مقامه، لا نضيف ما فيه (أل) إلى ما ليس فيه (أل)، وهذا ممّا لا يجوّزه النحويون في باب (الإضافة). على حين أنَّ قولنا: (هذا الضاربُ الرجلِ محمدًا) بالنصب، جاز فيه الوجهان؛ أي عطف بيان، والبدل، بالنصب على محل المضاف. ولم يذكرها الأزهري هنا، إلى جانب عدم تمثيله بأمثلة سواء أكانت من القرآن الكريم، أو غيره أو بأمثلة مصنوعة لغرض التقريب واستكمالًا للفائدة المتوخاة من الشرح.

٣- قد يعرض الأزهري عن ذكره رأيه في بعض الأحيان مكتفيًا بذكر الآراء، ومن ذلك ما نقله لنا من اختلاف في أدوات النداء قائلًا: وأما أحكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة، خلافًا لصاحب المقرب، ولا(أي) خلافًا لجماعة من المتأخرين، إلا أن يُنَزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الأحرف، كما أنَّها، أي بقية الأحرف، للبعيد الحقيقي)) (٩٦).

مما تقدم يتضح أن الأزهري أعرض عن ذكر رأيه في ما وقع من خلاف بين العلماء، فقد رأى الشلوبين أنّ (أيْ) تكون لنداء البعيد، ويمكن أن تستعمل في غير ما وضعت له، فتأتي لنداء القريب(٩٧). ورُدَّ هذا بأنَّ (أيْ) لنداء القريب ولا تستعمل في غيره، فلا مدّ فيها للصوت، مثلما

هو الحال مع(يا، وأيا، وهيا) [٩٨]. فهذه الأدوات، سوى(أيْ)، يمكن أن تستعمل لغير ما وُضعت له، وذلك لأغراضٍ بلاغية، فتأتي جميعها لنداء القريب بقصد التوكيد، وللحرص على إقبال المدعو، كقول الداعي: (يا ربّ)، فكأنّه استقصار لنفسه، ومستبعدٌ للقبول، ولغرض إظهار الرغبة بالقرب، فيرى نفسه ويصورها بعيدة جدًا[٩٩].

خلاصة البحث

عُنِي البحث بدراسة جوانب التفكير النحوي عند الأزهري ذلك أنَّ الأزهري من علماء العربية الذين يُشارُ لهم بالبنانِ، فقد أفنى عمره خدمةً للعربية، وانتُفِعَ بعلمهِ في ميادينها فكان بحقٍ ممن يستحق أن يُذكر وأن تكتب في حقه الكثير من الدراسات لينتفع أهل العربية بعلمه الثرّ. واختص الجانب التطبيقي من البحث بشرحه لكتاب ابن هشام الأنصاري (أوضح المسالك) والذي هو في الأصل شرحٌ لألفية ابن مالك في النحو، فكان كتاب الأزهري (شرح التصريح على التوضيح) ميدان الدراسة التطبيقية، وهو من أهم الشروح إذ يُعدُّ سفرًا خالدًا سجل الأزهري فيه خلاصة أفكاره، وما انتهى إليه من التحقيق النحوي، فوجدتُ أنَّ من أنسب ما يمكن دراسته هو تفكيره النحوي في شرحه، ويمكن إجمال نتائج البحث بالآتي:

١- أظهر البحث أنّ منهج الأزهري يمكن رصده عن طريق التدقيق والتأمل وليس من السهل واليسير التعرف على منهجه من دون كدِّ الذهن، والمعرفة المسبقة لما كان سائدًا في عصره من مناهج تخص ما أُلِف من كتب في النحو، وفي ضوء مطابقة ما ألفه ابن هشام شارحًا فيه ألفية ابن مالك وهو أوضح المسالك وكتاب الأزهري شرح التصريح وهو شرحٌ لما جاء في أوضح المسالك نجد تطابقًا كبيرًا في ترتيب أبواب الكتابين، وفي ترتيب الموضوعات مع تغيراتٍ ضئيلة لا تكاد تلاحظُ إلا بعد التدقيق والتمحيص. فقد التزم الأزهري بمنهج ابن هشام ولم يحد عنه إلا ما ندر.

٢- بعد أن ثبت تأثر الأزهري بمنهج ابن هشام في التأليف تبين أنَّ ترتيب الكتابين في منهجهما العام قائم على أساس ترتيب المجموعات والتي اشتملت على الموضوعات النحوية، فالصرفية، ثم الهجائية ، ومن ثمّ الصوتية . أمّا الترتيب الداخلي فجاء على أساس ما كان سائدًا في ترتيب أهل المنطق في ترتيب أبواب النحو؛ أي أنَّه ابتدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، متأثرًا بالمنطق والفلسفة.

٣- اجتهد الأزهري في شرح المسائل النحوية واتضحت همته العالية في استنباط الأحكام النحوية معتمدًا في ذلك على قريحته وقدرته العالية على التعليل والتأويل.

٤- لم يغفل الأزهري ذكر آراء من سبقه من النحاة، بل وذهب إلى أبعد من ذلك فهو مع ذكر الآراء لم يقف عليها دون ترجيحٍ أو تعليل أو توضيح، وفي أحيانٍ أخرى نجد يجتهد في إيضاح المسائل النحوية معتمدًا على خزينه النحوي الغزير، وهذا جلي فيما أورد من مسائل.

٥- كشف البحث في ضوء الدراسة تقويمية لتفكير الأزهري في شرحه، عن مزايا تفكيره النحوي، فاتضح قوة اعتراضه على آراء النحاة الذين خالفهم فيما ذهبوا إليه مستندًا على ما يمتلك من مقومات وما يمتلك من أدوات التحليل النحوي، مستعملًا الأقيسة النحوية، رافضًا ما يُخالف المطرد من القواعد النحوية ، وهذا واضح في ضوء شرحه للمسائل النحوية، إذ نراه يجمع ما تشابه منها في الأحكام النحوية متوسلاً إلى ذلك بجودة العلل التي استنبطها للربط بين الأحكام ، لتستقرّ المسألة النحوية عنده وعند المتلقي على ما قرّر، إلى جانب ذلك كشفت الدراسة التقويمية جملة من المؤاخذات سجلها البحث على دراسة الأزهري في شرحه.

التوصيات :

يوصي البحث بدراسة أكاديمية تكون أوسع وأشمل للموضوع تحاول الإحاطة بفكر الأزهري وتفكيره في شرحه التصريح؛ فقد اعتنى هذا البحث بجملة من الجوانب التطبيقية العملية لتفكيره ، ويبقى جانب الفكري التنظيري بحاجة إلى باحث يمتلك من أدوات البحث ما تؤهله وتمكنه من إجراء مقابلة بين الجانب التنظيري والجانب العملي في الشرح، للخروج بنتيجة معتبرة عن أهمية هذا النتاج العلمي وما تركه الأزهري من درر للدارسين، والتي لم تلقَ من الدارسين ما تستحقه من عناية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٩٩٨م.
٢. أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن سينا(ت٤٢٧هـ)، مراجعة وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، (د.ت).
٣. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط٣، بيروت ـ لبنان، ١٩٦٩.
٤. ألفية ابن مالك، جمال الدين بن مالك(ت٦٧٢هـ): منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،(د.ت).
٥. ألفية ابن معط: يحيى بن عبد المعطي الزواوي(ت٦٢٨هـ)، تقديم سليمان ابراهيم البعلبكي، ط١، الهيأة العامة لدار الكتب المصرية، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠١٠م.

٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت ٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري كمال الدين عبد الرحمن(ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، مطبعة مصطفى محمد، دار الجيل،١٩٨٢م.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تح: أميل بديع يعقوب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٩. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (ت ١٣٩٩ هـ)، صححه وعلق عليه ووضع حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، وكالة المعارف، اسطنبول ،١٩٤٧م.
١٠.البحر المحيط: أبو حيان النحوي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض(وآخرون)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
١١.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٥م.
١٢.البلغة في تاريخ أئمة اللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي(ت ٨١٧هـ)، تح: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة بدمشق،١٩٧٢م.
١٣.تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
١٤.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك(ت٦٧٢هـ) تح: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
١٥.جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل(ت ٣٩٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط١، المؤسسة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٤م.
١٦.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، (د.ت).
١٧.ديوان امرئ القيس: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م.
١٨.ديوان ذي الرمة، دار النهضة، ١٩٨٢م.

١٩.سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، ٢٠١٠م .

٢٠.سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ط١، تح: د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

٢١.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

٢٢.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

٢٣.شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تح: زهير غازي زاهد، ط١، النجف الأشرف، ١٩٧٤م.

٢٤.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين علي بن محمد الأشموني(ت ٩٢٩هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٢٥.شرح التسهيل: ابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١ دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٠م.

٢٦.شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ) تح: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.

٢٧.شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الابذي (ت٦٨٠هـ)، محمد بن جمل بن أحمد الكناني الزهراني، تح: سعد بن حمدان الغامدي، (د.م)، ١٤٢٤هـ.

٢٨.شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير): ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) تح: د . صاحب أبو جناح، ط١، طبعة وزارة الأوقاف ، دار الكتب، جامعة الموصل ، ط١، ١٩٨٢م.

٢٩.شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد زفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة المرتضوية، طهران، ١٩٧٥م.

٣٠.شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥م.

٣١.شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٧، مطبعة أمير، منشورات الفيروزابادي، قم، إيران،١٣٨١ هـ – ١٩٦٣م .
٣٢.شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
٣٣.شرح المقدمة الجزولية الكبير: عمر بن محمد بن عمر الأزديّ الإشبيليّ المعروف بالشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تح: د. تركي بن سهو العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.
٣٤.شعر أبي حية النميري، جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.
٣٥.شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي(ت ٧٧٠هـ)، تح: د. شريف عبد الله الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
٣٦.الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،٢٠٠٣م.
٣٧.عمرو بن أحمر في ديوانه، ينظر: ديوان عمر بن أحمر الباهلي، تح: محمد محيي الدين مينو، ط١، سلسلة لغتنا الخالدة دار قنديل، دبي، ١٩٦٥م.
٣٨.في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
٣٩.كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
٤٠.مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني(ت ٥١٨هـ)، دار مكتبة الحياة بيروت،١٩٦١م.
٤١.معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي(ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٧م.
٤٢.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٥م.
٤٣.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت ٨٥٥هـ) تح: محمد باسل عيون السود، ط٢، دار الكتب، بيروت، ٢٠٠٥م.

٤٤.المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م

٤٥.المقرب: ابن عصفور، تح: د. أحمد عبد الستار الجواري و د .عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.

٤٦.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٧.المفصل في علم العربية: جار الله الزمخشري، تح: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤م.

٤٨.النشر في القراءات العشر: ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)، إشراف علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت،(د. ت).

٤٩.النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي(ت٧٤٥هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

٥٠.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن خلكان(ت٦٨١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م.

٥١.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

Sources and references

Koran

1. Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab: Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), ed.: Dr. Rajab Othman Muhammad, and reviewed by Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1998 AD.
2. The reasons for the occurrence of letters, Abu Ali Al-Hussein Ibn Sina (d. 427 AH), reviewed and presented by: Taha Abdel Raouf Saad, Al-Azhar Colleges Library, Egypt, (d. T.).
3. Al-A'lam, Khair Al-Din Al-Zirakli, 3rd edition, Lebanon, 1969.
4. Alfiyya Ibn Malik, Jamal al-Din Ibn Malik (d. 672 AH): Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon.
5. Alfiyyah Ibn Mu'at: Yahya bin Abd al-Mu'ti al-Zawawi (d. 628 AH), presented by Suleiman Ibrahim al-Baalbaki, 1st edition, General Authority for the Egyptian Book House, Dar al-Fadila, Cairo, 2010 AD.

6. The attention of narrators to the attention of grammarians: Abu Al-Hasan Ali bin Yusuf Al-Qifti (d. 646 AH), ed.: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Misria Press, Cairo, 1952 .
7. Fairness in Issues of Disagreement between Basra and Kufan Grammarians, Abu al-Barakat al-Anbari Kamal al-Din Abd al-Rahman (d. 577 AH), ed.: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 4th edition, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Mustafa Muhammad Press, 1982 AD.
8. The clearest paths to the Alfiyyah of Ibn Malik, Abu Muhammad Abdullah bin Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), ed.: Emil Badie Yaqoub, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon2003 AD.
9. Clarifying what is hidden in the book on revealing suspicions about the names of books and arts, Ismail Pasha bin Muhammad Amin bin Mir Salim al-Babani (d. 1399 AH), corrected it, commented on it, and put its footnotes: Muhammad Sharaf al-Din Yaltakaya, Wakalet al-Ma'arif, Istanbul, 1947 AD.
10. Al-Bahr Al-Muhit: Abu Hayyan Al-Nahwi, ed.: Adel Ahmed Abdel Mawjoud and Ali Muhammad Awad (and others), 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1993 AD.
11. In order to be aware of the classes of linguists and grammarians: Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), ed.: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 1st edition, Issa al-Babi al-Halabi Press, Egypt, 1965 AD.
12. Al-Balagha fi Tarikh al-Imams al-Lughah: Majd al-Din Muhammad bin Yaqoub al-Fayrouzabadi (d. 817 AH), edited by: Muhammad al-Masri, Publications of the Ministry of Culture in Damascus, 1972 AD.
13. Summarizing the evidence and summarizing the benefits, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), ed.: Dr. Abbas Mustafa Al-Salhi, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1406 AH - 1986 AD.
14. Facilitating benefits and completing purposes: Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik (d. 672 AH) Edited by: Dr. Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo, 1967 AD.
15. Collection of Proverbs: Abu Hilal Al-Askari Al-Hasan bin Abdullah bin Sahl (d. 395 AH), edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim and Abdul Majeed Qatamesh, 1st edition, Arab Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 1964 AD.
16. The Treasury of Literature and the Heart of the Door of Lisan Al-Arab, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Modern Arabic Press, Cairo, (d. T.).
17. Diwan Imru' al-Qays: Edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 5th edition, Dar al-Ma'arif, Egypt, 1958 AD.
18. Diwan Dhul-Rumah, Dar Al-Nahda, 1982 AD.

19. The Ladder of Access to the Classes of Stallions, Mustafa bin Abdullah al-Qastaninoni Haji Khalifa (d. 1067 AH), edited by: Mahmoud Abdul Qadir al-Arnaout, supervised and presented by: Ekmal al-Din Ihsanoglu, IRCICA Library, Istanbul, Turkey, 2010 AD.
20. Biographies of Noble Figures: Shams al-Din Muhammad bin Ahmed bin Othman al-Dhahabi (d. 748 AH), 1st edition, ed.: Dr. Bashar Awad Maarouf and Dr. Mohie Hilal Al-Sarhan, Al-Resala Foundation, Beirut, 1984 AD.
21. Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik: Abdullah bin Aqeel (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 20th edition, Dar al-Turath Library, Cairo, 1980 AD.
22. Explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiyyah of Ibn Malik, Badr al-Din Muhammad ibn Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1420 AH-2000 AD.
23. Explanation of the verses of Sibawayh, Abu Jaafar al-Nahhas (d. 338 AH), edited by: Zuhair Ghazi Zahid, Al-Najaf Al-Ashraf, 1974 AD.
24. Al-Ashmouni's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah: Nour al-Din Ali bin Muhammad al-Ashmouni (d. 929 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1995 AD.
25. Explanation of Tashil: Ibn Malik, ed.: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, 1st edition, Hajar Printing and Publishing House, Egypt, 1990 AD.
26. Explanation of the declaration on clarification: Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr Al-Azhari (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil Ayoun Al-Aswad, 2nd edition, Dar Al-Kutub, Beirut, 2006 AD.
27. Sharh al-Jazuliyyah by Abu al-Hasan Ali bin Muhammad al-Abdhi (d. 680 AH), Muhammad bin Jamal bin Ahmad al-Kinani al-Zahrani, edited by: Saad bin Hamdan al-Ghamdi, (d. D.), 1424 AH.
28. Explanation of Jamal Al-Zajjaji (Al-Sharh Al-Kabir): Ibn Asfour Al-Ishbili (died 669 AH), edited by: Dr. Sahib Abu Jannah, 1st edition, printed by the Ministry of Endowments and Religious Affairs, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, 1982 AD.
29. Explanation of Shafiya Ibn al-Hajib, Radi al-Din al-Istarbadi (d. 686 AH), edited by: Muhammad Nour al-Hasan, Muhammad Zafzaf, Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Mortazavi Library Publications, Tehran, 1975 AD.
30. Explanation of Umdat al-Hafiz and the Iddah of the narrator: Ibn Malik, ed.: D. Abdel Moneim Haridi, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1975.
31. Explanation of Qatar al-Nada and Bel al-Sada, Ibn Hisham al-

Ansari, ed.: Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid, 7th edition, Amir Press, Al-Fayrouzabadi Publications, Qom, Iran, 1381 AH - 1963 AD.
32. Explanation of Al-Kafiyah Al-Shafiyya, Jamal al-Din Abu Abdullah al-Jiyani, ed.: Abd al-Moneim Ahmad Haridi, 1st edition, Umm al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Mecca1982 AD.
33. Explanation of the great introduction to Al-Jazuliyyah: Omar bin Muhammad bin Omar Al-Azdi Al-Ishbili Al-Andalusi, known as Al-Shalubin (d. 645 AH), ed.: Dr. Turki bin Sahu bin Nazzal Al-Otaibi, 2nd edition, Al-Resala Foundation, Beirut, 1994 AD.
34. Poetry of Abu Hayya al-Numairi, collected and edited by: Dr. Yahya al-Jubouri, publications of the Ministry of Culture and National Guidance, Damascus, 1975 AD.
35. Shifa' al-Albil fi Idah al-Tashil: Abu Abdullah Muhammad bin Issa al-Salsilili (d. 770 AH), ed.: Dr. Sharif Abdullah Al-Husseini, 1st edition, Al-Faisaliah Library, Mecca, 1986 AD.
36. The Brilliant Light of the People of the Ninth Century, Shams al-Din bin Muhammad al-Sakhawi (d. 902 AH), edited by: Abd al-Latif Hassan Abd al-Rahman, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - 2003 AD.
37. Amr bin Ahmar in his collections. See: The Diwan of Omar bin Ahmar Al-Bahili, ed.: Muhammad Muhyiddin Minno, 1st edition, Our Eternal Language series, Qandil House, Dubai, 1965 AD.
38. Criticism and guidance in Arabic grammar: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, 1st edition, Modern Library, Beirut, 1964 AD.
39. The Book of Sibawayh: Abu Bishr Qanbar (d. 180 AH), ed.: Abdul Salam Muhammad Haroun, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1988
40. Complex of Proverbs: Abu al-Fadl Ahmad bin Muhammad al-Maidani (d. 518 AH), Al-Hayat Library House, Beirut, 1961 AD.
41. Mu'jam al-Buldan, Yaqut bin Abdullah al-Hamawi (d. 626 AH), Dar Sader, Beirut, 1957 AD.
42. Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya: Abu Ishaq Al-Shatibi (d. 790 AH), ed.: Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Othaimeen, 1st edition, edition of the Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, 2005 AD.
43. The Grammatical Objectives in Explanation of the Evidences of the Millennium Explanations, known as (Explanation of the Great Evidences): Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa al-Aini (d. 855 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, 2nd edition, Dar al-Kutub, Beirut, 2005 AD.

44. Al-Jazouli Introduction to Grammar: Abu Musa Issa bin Abdul Aziz Al-Jazouli (d. 607 AH), ed.: Dr. Shaaban Abdul Wahab Muhammad, Umm Al-Qura Press, 1988 AD
45. Al-Muqarrab: Ibn Asfour, ed.: D. Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari and Dr. Abdullah Al-Jubouri, Al-Ani Press, Baghdad, 1986 AD.
46. Mughni al-Labib on the Books of Arabs, Ibn Hisham al-Ansari, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Matbakat al-Asriyya, Beirut - Sidon, 1407 AH - 1987 AD.
47. Al-Mufassal fi Ilm al-Arabiyya: Jarallah al-Zamakhshari, ed.: Dr. Fakhr Saleh Qadara, 1st edition, Dar Ammar for Publishing and Distribution, Jordan, 2004 AD.
48. Publication on the Ten Readings: Ibn al-Jazari (d. 833 AH), supervised by Ali al-Dabaa, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, (d).
49. Al-Nukat Al-Hasan fi Sharh Ghayat Al-Ihsan, Abu Hayyan, the Andalusian grammarian Al-Gharnati (d. 745 AH), edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, 1st edition, Al-Resala Foundation, 1985 AD.
50. Deaths of Notables and News of the Sons of the Time, Abu Abbas Ahmed bin Abi Bakr bin Khalkan (d. 681 AH), ed.: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 1st edition, Egyptian Nahda Library, Cairo, 1948.
51. Hama al-Hawaami' fi Sharh Jum' al-Jawaami', Jalal al-Din al-Suyuti, ed.: Ahmad Shams al-Din, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1418 AH - 1998 AD.

---

(١) الضوء اللامع: ٣/ ١٧١ – ١٧٢، وتنظر ترجمته في: معجم البلدان:٣/ ٣٦٠، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٣٢، ووفيات الأعيان: ٣/ ١٢٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٠٧، والبلغة: ٢٥٠، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول:٣٣.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١/٥ (خطبة المؤلِف).

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥-١٤(شرح خطبة المؤلِف).

(٧) ينظر: شرح التصريح: ١/١٥-١٦، وأسباب حدوث الحروف:٣

(٨) ينظر: شرح التصريح: ١/٤١ ،٨٥، ٩٣ ،١٢٣، ١٤٢، ١٤٨، ١٨٩، ٣٩٢ ،٤٢١، ٤٦٢ ،٦٧٣، ٣/٢ ،٧٥٦.

(٩) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٥٤، وشرح التصريح: ١/ ١٧٩.

(١١) ينظر: ألفية ابن مالك،: ١/١٥.

(١٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٣٢٥.

(١٣) ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٣٥٦.

[١٤]() ينظر: ألفية ابن مالك: ١/ ٤٩-٥٠.

[١٥]() شرح التصريح: ١/١٩٨.

[١٦]() ينظر: ألفية ابن مالك: ١/ ١٥.

[١٧]() أوضح المسالك: ١/٥٩.

[١٨]() شرح التصريح:٢/ ٢٢٥، ونصُّ سيبويه في كتابه: ٣/ ٣٣٣.

[١٩]() ينظر: النكت الحسان: ١٠٤.

[٢٠]() شرح التصريح:١/ ٥٦٢.

[٢١]() سورة النمل: ٥٢.

[٢٢]() شرح التصريح:١/ ٥٩٦.

[٢٣]() المصدر السابق:١/ ٥٣٠.

[٢٤]() شرح التصريح:١/ ٣٢٣.

[٢٥]() ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٧٨-٨٠، المسألة رقم(١١).

[٢٦]() شرح التصريح: ١/٤٦٣.

[٢٧]() ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٥١، ٦٥٢.

[٢٨]() شرح التصريح:١/ ٤٨٩.

[٢٩]() المصدر السابق:١/ ٥٠٩-٥١٠.

[٣٠]() سورة الواقعة: ٨٨،٨٩.

[٣١]() شرح التصريح:١/ ٢١٩.

[٣٢]() شرح التصريح:٢/٥٩.

[٣٣]() البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه، ينظر: ديوان عمر بن أحمر الباهلي: ١٨٢، وخزانة الأدب: ٩/ ٣٥٩، ٣٦٢، ولأبي حية النميري، ينظر: شعر أبي حية النميري: ١٨٦، والمقاصد النحوية: ٢/ ١٧٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١/ ٣٠٥، وشرح الأشموني: ١/ ١٣٠، ومغني اللبيب: ٢/ ٥٧٩، والمقرب: ١/ ١٠١، وينظر: شرح التصريح:١/٢٨٠.

[٣٤]() البيت لذي الرمة في ديوانه، ينظر: ديوان ذي الرمة: ٢/٣٦٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ١/٩١،٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١/٣٠٧، وشرح الأشموني: ١/١٣٠، وهمع الهوامع: ١/١٣١، ينظر: شرح التصريح: ١/٢٨٠-٢٨١.

[٣٥]() ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٠٧.

[٣٦]() أراد به: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، وكنيته أبو عبد الله البرذعي (ت٦٤٦هـ)، ولم أقف على الكتاب.

[٣٧]() شرح التصريح:٢/٥٩.

([٣٨]) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو:: ١٤٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢/ ٨٧٥، والمقاصد الشافية: ٣/٥٩، وشرح التصريح: ١/٤٣٤.

([٣٩]) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٧، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١/٤١٩ .

([٤٠]) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٦٠، وشرح التصريح: ١/٤٣٤ .

(٤١) شرح التصريح: ١/ ٤٣٤ .

(٤٢) البيت للفرزدق في كتاب سيبويه: ١/ ٣٩، والمقاصد النحوية:٢/ ٥٢٢، وليس في الديوان، وبلا نسبة في أوضح المسالك:٢/١٥٣، وشرح الأشموني: ١/ ١٨٦.

(٤٣) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤٣٥ .

(٤٤) ينظر: شرح ابن الناظم:١٧١.

(٤٥) شرح التصريح: ١/ ٤٣٥ .

(٤٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢/١٥٢.

(٤٧) شرح التصريح: ١/ ٤٣٥ .

(٤٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي:١/٥٣٨-٥٣٩ ، وشرح الجزولية: ١/٩٥٤.

(٤٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٥٣٩.

(٥٠) المصدر السابق: ١/٥٣٩ .

(٥١) سورة البقرة: ٨٧.

(٥٢) ينظر: شرح التصريح: ١/٤١٨ .

(٥٣) سورة الاسراء: ١١٠.

(٥٤) سورة المدثر: ٣.

(٥٥) سورة الضحى: ٩.

(٥٦) شرح التصريح: ١/ ٤١٨.

(٥٧) المصدر السابق: ١/ ٤١٨.

٥٨() ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٤٩، وألفية ابن معط:٤٥.

٥٩() سورة الروم: ٤٧.

٦٠() سورة البقرة: ١٧٧، هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم. ينظر: البحر المحيط: ٢/٢، والنشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٦.

(٦١) شرح التصريح: ١/ ٢٤٢.

(٦٢) المصدر السابق: ١/ ٢٤٢.

(٦٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: ١/ ٢٤٢، وشرح ابن الناظم:٩٦، وشرح الأشموني: ١/ ١١٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٤، وشرح قطر الندى:١٣٦، وهمع الهوامع: ١/ ١٧٧.

(٦٤) شرح التصريح: ١/ ٢٤٣.

(٦٥) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٤٠.

(٦٦) سورة الأنفال: ٣٥.

(٦٧) شرح التصريح: ١/ ٢٤٣، والمسألة مفصلةٌ في: ارتشاف الضرب: ٢/٨٥-٨٦، وشرح عمدة الحافظ:٢٠٥، ٢٠٦.

(٦٨) ينظر: المقرب: ابن عصفور: ٨٦.

(٦٩) سورة الأنعام: ٣٩.

(٧٠) شرح التصريح: ١/ ٢٣٢، وينظر: شرح ابن الناظم: ٩٠.

(٧١) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٤٠٨..

(٧٢) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٣٢، ورأي الفراء في همع الهوامع: ١/ ٤٠٩.

(٧٣) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٨٢١.

(٧٤) سورة مريم: ٣٠.

(٧٥) شرح التصريح: ١/ ٢٣٣.

(٧٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦١، والإنصاف: ١/ ٩٩، ١١٢.

(٧٧) ينظر: شرح التصريح: ٢/ ٧٥.

(٧٨) المصدر السابق: ٢/ ٧٦.

(٧٩) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٠٠ .

(٨٠) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٦٤.٦٥.

(٨١) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤٤٢، وأوضح المسالك: ٢/ ١٣٦، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٧٦٢/٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٠، وهمع الهوامع: ٢/ ١١٤.

(٨٢) سورة المزمل: ١٥،١٦.

(٨٣) شرح التصريح: ١/ ١٨١-١٨٢.

(٨٤) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه، ينظر: ديوانه:١٧٨، والمقاصد النحوية: ٢/ ٣٥٨، وهو بلا نسبة في: ارتشاف الضرب: ٢/ ١٧٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٤، وتخليص الشواهد:٤١٥، وشرح ابن الناظم: ١٣٩، وشرح الأشموني: ١/ ١٥٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤١٠، ومغني اللبيب: ١/ ١٥، وهمع الهوامع: ١/ ١٤٧.

(٨٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١٠٠١/٣ .

(٨٦) الجزولية :٢١٩.

(٨٧) من شواهد كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٦، ويروى: (ما بالعير من قماص) والقُماصُ: الوَثْبُ، و(العَيْر) هو الحمار الوحشي ويُضرب لمَن لم يَبْقَ من جَلَدِه شيءٌ، ولِمَنْ ذلّ بعد عِزّه، وكذلك للرجلِ المُعيي الذي لا حراكَ له، ينظر: مجمع الأمثال:٢/ ٢٦٨، وجمهرة الأمثال: ١٩٦٤م: ٢/ ٢٣٧.

(٨٨) شرح التصريح: ١/٥٣.

(٨٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١٠٠١/٣ .

(٩٠) شرح التصريح: ٢/٥٦.

(٩١) ينظر: الإنصاف: ٢/٥٥٠،(المسألة ٧٤) وشرح الأشموني: ١/٢٣.

(٩٢) ينظر: الإنصاف: ٢/٥٥٠،(المسألة ٧٤).

(٩٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٠.

(٩٤) شرح التصريح: ٢/٢٠٥-٢٠٦.

(٩٥) ينظر: المقرب: ٢٧٢-٢٧٣، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٢٢.

(٩٦) شرح التصريح: ٢/١٥٢.

(٩٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٣/٩٤٩ـ ٩٥٠.

(٩٨) ينظر: شرح الجمل: ٢/٨٢.

(٩٩) ينظر: المفصل في علم العربية: ٣٠٩، وشرح الجمل: ٢/٨٢.